وفيما يتعلق بقضايا الأرض، فان الاعمال الممكن انجازها يمكن تطويرها من خلال مباديء عامة يتوقف تنفيذها على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ويمكن تصنيف هذه المباديء على النحو التالي:

١. **زيادة رقعة الأراضي الزراعية**: على الرغم من عنف الاجراءات الاسرائيلية وسرعتها في مجال السيطرة على الأراضي، إلا انه يمكن كسر حدة هذه الهجمة اذا ما خلقت اموراً واقعة تتمثل في تحويل الأراضي البور والمهملة الى اراضٍ صالحة لأي من المجالات الزراعية. ولقد ثبت بالممارسة، وخاصة في تلك الحالات التي ترتب على صاحب الأرض اثبات ملكيته لها امام المحاكم، ان تحويل الارض من ارض بور الى ارض زراعية ادى الى نتيجة ايجابية لاصحاب الأرض، ولقد تكرر النص في اكثر من قرار للمحاكم الاسرائيلية باستثناء الاراضي المزروعة من احكام المصادرة التي تتعرض اليها احدى المناطق. ولذلك فان مساعدة المزارعين على استصلاح الاراضي البور يسهم مباشرة، ليس فقط في زيادة الامكانيات الزراعية، بل - وهذا هو الأهم - في الدفاع عن هذه الأراضي. ولهذا الغرض لابد من وجود جهة تنفيذية تتمتع بسرعة المبادرة والقدرة على التنفيذ في مجال امتلاك وتحريك الاليات الى الجهة التي تحتاج اليها.

٢. **زيادة مساحة مناطق التنظيم البلدية والقروية**(*): ادراكا من السلطات لأهمية الارض واستشعاراً لعنصر الزمن وما يحمله من امكانيات تيسر اعمال المصادرات، فقد عملت على تحديد مناطق التنظيم البلدية والقروية والتي تمتلك فيها المجالس المحلية صلاحية الترخيص للبناء، وذلك للاشراف المطلق على قضايا البناء في معظم مناطق الضفة الغربية وخاصة غير المأهولة منها حتى لا يسبب وجودها اموراً واقعة تحد من حرية الاستيطان. وهناك ضرورة لشن نضالات على المستوى المحلي والخارجي تهدف الى خلق رأي عام يضغط على السلطات من اجل توسيع حدود مناطق التنظيم. وعلى سبيل المثال، ولادراك ما يمثله تحديد مناطق التنظيم، فإن مساحة بلدة «حلحول» تبلغ ٣٧ الف دونم منها ٢٥ الف دونم اراضي زراعية و١٢ الف دونم اراضي وعرة اما المساحة الواقعة ضمن حدود تنظيم المدينة فتبلغ فقط تسعة آلاف دونم، وبمقارنة عدد سكان البلدة الحالي وهو ١٣٥٠٠ نسمة،

(*) ملاحظة: هذه المسألة هامة، ولكن ليس في ظل بلدية يقف على رأسها ضابط اسرائيلي لأن في ذلك مخاوف اكبر على مصادرة الارض واستغلالها لصالح المستعمرات [هيئة تحرير المجلة].

وبحساب معدل الزيادة السنوية الطبيعية، سيصبح عدد السكان بعد ٢٥ سنة حوالي ٢٧ الف نسمة وهؤلاء بحاجة الى حوالي ٣٢٠٠ دونم ارض لتستوعب نحو ٦٠٠٠ وحدة سكن. وباعتبار ان الابنية تشغل حيزا يتراوح بين ١٥ - ٢٠٪ من مساحة الأرض الكلية الخاضعة للتنظيم فان من السهل اكتشاف ان هناك عجزا في الأراضي يزيد عن مجموع المساحة الحالية المتوفرة لهذا الغرض، ولن تكون هناك امكانية للاعداد المتزايدة للاقامة والسكن، مما يدفع هؤلاء الى البحث عن اماكن اخرى. وينطبق هذا الوضع بطبيعة الحال على جميع مناطق الضفة، بحيث يُخلق وضع يتم من خلاله ضمان وجود هجرة سنوية نتيجة لهذا السبب بالذات، وبحيث تصبح النتيجة المنطقية لتحديد مناطق التنظيم ان يتحدد بالتالي عدد السكان بمعدل ثابت لا يزداد.

٣. **تشجيع الانماط الزراعية الملائمة للأراضي المتوسطة**: نتيجة لضعف الامكانيات المادية، وكذلك لوعورة الاراضي، فان عمليات الاستصلاح لا تكون كاملة. وبالنظر الى ارتفاع تكاليف الانتاج فان عملية الانتاج الزراعي تعاني من ضعف الجدوى الاقتصادية خاصة اذا استثمرت هذه الاراضي في المزروعات التقليدية المنتشرة في المنطقة البيئية، ولذلك يكون من الضروري تشجيع المزارعين على استثمار الاراضي بانواع زراعية تتلاءم وطبيعة الأرض، ومن الامثلة على ذلك:

أ) **زراعة الزيتون**: لاسباب اقتصادية، وكردة فعل عفوية على اعمال المصادرات، اندفع العديد من اصحاب الاراضي الى زراعة الزيتون، حيث يزرع سنويا ما بين ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠ دونم، وبالطبع فان هذه المساحة قد تكون على حساب مزروعات اخرى، إلا انها بالتأكيد تشمل مناطق لم يسبق زراعتها ومناطق اخرى جرت العادة على زراعتها بالمحاصيل الموسمية. وبطبيعة الحال فإن تشجيع زراعة الزيتون لا يضمن وقف اعمال المصادرة ولا يمكن اعتباره سلاحا مطلق الفاعلية في مواجهة خطر المصادرة، حيث ان المعدل السنوي للمصادرة يتراوح ما بين ٥٠ - ٧٠ الف دونم، والمساحات السنوية المزروعة بالزيتون تعادل ٨ - ١٠٪ من مساحة الاراضي المصادرة سنويا، اي ان زراعة الزيتون لمدة تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ عاماً تعادل حجم المصادرة في عام واحد. كذلك فإن السلطات قادرة على خلق الوسائل للحد من التوسع في هذه الزراعة (الامر العسكري رقم ١٠١٥ ورقم ١٠٣٩) وحتى ابادة الاشجار المزروعة وحرقها.

ان الأمر الهام الآخر في قضية زراعة الزيتون يتمثل في المخاطر السعرية الممكن ان تنتج عن كميات العرض المستقبلية، ولذلك يجب التفكير منذ الآن في كيفية تصريف الكميات المتزايدة من